

## الباب الرابع

### نصوص في القضية

#### الفصل الأول

#### اجترأ لا اجتهاد

وهم قوم فأدخلوا أقطاع أعضاء الجسد فيما يمكن الاجتهاد فيه، و جعلوا حكمه من النوع الذي " يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً و مكاناً و حالاً، و هو الذي يجتهد فيه الفقهاء لبيان حكمه ؛ مراعاة لمقاصد الشريعة الكلية في تحقيق مصالح الناس المتجددة <sup>(١)</sup> . و الذي عليه إجماع المسلمين أن النفس المعصومة محرمة على التسايب و النفس تطلق على الدماء و على الجسد أيضاً ؛ كذا ذكر القرطبي <sup>(٢)</sup> .

وعليه فالقول بالمصلحة في ذلك الشأن هو اتباع للأهواء و الشهوات. قال ابن تيمية : " إنه من جهة المصالح حصل في أمر الدين اضطراب عظيم ، وكثير من الأمراء و العباد رأوا مصالح فاستعملوها بناء على هذا الأصل وقد يكون منها ما هو محظور في الشرع لم يعلموه ، وربما قدم في المصالح المرسله كلاما خلاف النصوص، و كثير منهم أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً ، بناء على أن الشرع لم يرد بها ، ففوت واجبات و مستحبات أو وقع في محظورات و مكروهات ، وقد يكون الشرع ورد بذلك و لم يعلمه ؛ حكاه الشيخ أبو زهرة <sup>(٣)</sup> . و قطع أعضاء الجسد حكمه أظهر من أن يخفى .

وقد ترتب على إدخالهم قطع الأعضاء في باب الاجتهاد أن اطمأنوا و استراحوا ؛ لأن المجتهد مأجور أصاب أم أخطأ. و هذا صحيح بلا شك ، و لكن غير صحيح بلا شك أيضاً دخول من اجتهد فيما لا يسوغ الاجتهاد فيه من القطعيات في معنى الحديث ، و من أقوى القطعيات حرمة النفس و ما دونها من الأطراف و الأعضاء ، و كذا الربا، الذي أحل البعض <sup>(٤)</sup> بعض صورته بدعوى الاجتهاد ، فرد دعواه أحد

(١) راجع ص ٧٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ، ص ٣١٥ .

(٣) أصول الفقه ، ص ٢٦٤ .

(٤) الشيخ محمد سيد طنطاوي .

العلماء (١) - بما نثبته هنا لانطباقه على موضوعنا- وقال : " يحسن بي قبيل أن أختتم الحديث عن هذا الموضوع الخطير أن أضع أمام القارئ المسلم مجموعة من الحقائق أو التنبهات :

أولاً : يعلم الجميع أنني من دعاة الاجتهاد و التجديد ، وكم أصابني من أنصار الجمود والتقليد . ولكن ما أعظم الفرق بين الاجتهاد والتسيب ، وبين التجديد والتبديد .

إننا نرحب بالاجتهاد إذا صدر من أهله في محله . أما أن يكون باباً مفتوحاً لمن يملك أهليته ومن لا يملك ، فهذا عبث لا يقبل في دين الله ، ولا في دنيا الناس . كما أن الجميع يعلمون أنني من دعاة التيسير في فقه الأحكام الشرعية ، ومنهجي هو التشديد في الأصول ، والتيسير في الفروع ، ولكن التيسير شيء و تحريف الأحكام وقصر النصوص المحكمة على غير معانيها شيء آخر ، أسأل الله أن يعافينا منه . (٢) اهـ .

ولكن يبدو أن أبواب السماء لم تكن مفتوحة له في ذلك الوقت ؛ إذ أجاز التسرع بالأعضاء مستدلاً بقوله تعالى: " وأتوهم من مال الله الذي أتاكم " ، وقوله: " و مما رزقناهم ينفقون " ، مع إقراره بأن أعضاء الإنسان ليست مالا ؛ فلا تدخل في معنى الآية. و هو بذلك قد أدخل في معنى النصوص المحكمة ما لا يحتمله لفظها بأي وجه من وجوه البيان، و في ذلك تحريف للأحكام. و كل ذلك ليس من الاجتهاد في شيء .

و القطع من الجسد من المحرمات المعلومة بالفطرة والعقل والشرع ، ومذكور في كتب الفقه في باب القصاص فيما دون النفس ، ومذكور فيه عقوبة الاعتداء على ما دون النفس من القطع والجرح ، سواء في العمد أو الخطأ ، أو حتى في اللعب ؛ فقالوا: " وأما إن جرحه فأتلف عضواً على جهة اللعب ففيه قولان :

أحدهما : وجوب القصاص . والثاني : نفيه ، و ما يجب على هذين القولين ، ففيه القولان : قيل : الدية مغلظة ، و قيل : دية الخطأ - أعنى : فيما فيه دية " (٣) . و مع

(١) الشيخ يوسف القرضاوي .

(٢) الشيخ يوسف القرضاوي ، صحيفة " الشعب " ، ١٧/١٠/١٩٨٩ م .

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ٢ ، ص ٤٨٦ .

هذا يأتي قوم فيزعمون الاجتهاد في مسألة قطع الأعضاء بقصد التبرع ! و النصوص في حرمة القطع قاطعة ، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وقوله صلى الله عليه و سلم : " إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، و إذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر " لا حجة لهم فيه ؛ لأنه إنما يؤجر الحاكم إذا أخطأ إذا كان عالماً بالاجتهاد فاجتهد ، و أما إذا لم يكن عالماً فلا . ويلحقه الإثم (١) .

ومعلوم أنه لا اجتهاد مع النص . و هذا مشهور بين طلبة العلم ، فإذا تقرر ذلك ؛ فليس بعالم من يجتهد مع وجود النص ؛ فلا يدخل في الحديث المذكور . قال ابن حجر : والحاصل أن المصير إلى الرأي إنما يكون عند فقد النص (٢) .

والمسألة التي نحن بصددنا تدخل فيما بوب به الإمام البخاري " باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس " قال ابن حجر : أي الفتوى بما يؤدي إليه النظر ، وهو يصدق على ما يوافق النص وعلى ما يخالفه ، والمذموم منه ما يوجد بالنص بخلافه ، وأشار بقوله " من " إلى أن بعض الفتوى بالرأي لا تدم و هو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع ، وقوله " تكلف القياس " أي إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلفه ، بل يستعمله على أوضاعه و لا يتعسف في إثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس ، بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراءة الأصلية ، ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص ، وما إذا وجد النص فخالفه و تأول لمخالفته شيئاً بعيداً (٣) اهـ . وهذا هو الحاصل في قولهم بإباحة قطع الأعضاء بقصد التبرع ؛ بالقياس .

و إن عدم جواز الاجتهاد في مقابلة النص مشهور و مأخوذ مما كتبه عمر رضی الله عنه إلى شريح " انظر ما تبين لك من كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، فإن لم يتبين لك من كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و ما لم يتبين لك من السنة

(١) فتح الباري ، ج ١٣ ، ص ٣٣١ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٣٠٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١٣ ، ص ٢٩٦ .

فاجتهد فيه رأيك". قال ابن حجر - هذه رواية سيار عن الشعبي ، وفي رواية الشيباني عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه نحوه ، و قال في آخره " اقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن فيما في سنة رسول الله ، فإن لم يكن فيما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن فإن شئت فتقدم و إن شئت فتأخر ، و لا أرى التأخر إلا خيراً لك " فهذا عمر أمر بالاجتهاد ؛ فدل على أن الرأي الذي ذمه ما خالف الكتاب و السنة ، و أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن مسعود نحو حديث عمر من رواية الشيباني ، و قال في آخره " فإن جاءه ما ليس في ذلك فليجتهد برأيه فإن الحلال بين و الحرام بين ، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك" (١) .

ولو كان المرخصون في قطع الأعضاء قد قدروا الله حق قدره ، و التزموا أمره واجتنبوا نهيه ؛ طلباً لثوابه ونعيمه ، و خوفاً من عقابه و نار جحيمه ، لنأوا عما قد يكون داخلاً فيما نهى عنه ، ولو أن قانوناً وضعياً نص على تجريم - بالجيم - أمر ما لانتهى الناس عن كل ما قد يحتمله هذا النص ؛ خشية أن يلحقهم العقاب ، و الله المثل الأعلى، وهو أشد بأساً و أشد تنكيلاً ، والله أحق أن يخشوه إن كانوا مؤمنين .

ولو افترضنا جدلاً أن حكم قطع الأعضاء بقصد التبرع يتردد بين الحل و الحرمة لعدم وجود أي نص فيه و لا إجماع ، لكان من الأولى الرجوع إلى الأصل ، وهو حرمة النفس و ما دونها من الأعضاء ؛ احتياطاً للشرع ، و نأياً عن الشبهة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : " إن الحلال بين و الحرام بين و بينهما أمور مشتبهات ، لا يعلمن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه و عرضه ، و من وقع في الشبهات ، وقع في الحوام . كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله محارمه " الحديث (٢) ، و معناه أن الحلال المحض بين لا اشتباه فيه ، كذلك الحرام المحض، لكن بين الأمرين أمور تشبهه على كثير من الناس هل هي من الحلال أم من الحرام ؟ و أما الراسخون في العلم فلا يشتبه عليهم ذلك و يعلموا من أي القسمين هي .

(١) فتح الباري ، ج ١٣ ، ص ٣٠١ .

(٢) رواه البخاري و مسلم . جامع العلوم و الحكم ، ص ٨١ .

وقد فسر الإمام أحمد الشبهة بأنها منزلة بين الحلال والحرام . يعني : الحلال المحض والحرام المحض وقال : من أتقأها فقد استبرأ لدينه ، حكاه ابن رجب .<sup>(١)</sup>

وقال ابن حجر : وحاصل ما فسره العلماء الشبهات أربعة أشياء : أحدها تعارض الأدلة كما تقدم ، ثانيها اختلاف العلماء وهي منتزعة من الأولي ، ثالثها أن المراد بها مسمي المكروه لأنه يجذب جانباً الفعل والترك ، رابعها أن المراد بها المباح ، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه ، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولي ، بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته ، راجح الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج . وقال : والذي يظهر لي رجحان الوجه الأول على ما سأذكره ، ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً<sup>(٢)</sup> .

إنما رجح الوجه الأول - كما قال - لما وقع عند المصنف - يعني البخاري - في البيوع من رواية أبي فروة عن الشعبي في هذا الحديث " فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان اترك ، ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان"<sup>(٣)</sup> .

- وعلى ما تقدم فقطع الأعضاء بقصد التبرع لا يخرج عن أحد أمرين ، إما أن يكون حراماً محضاً لا يجوز ، وإما أن يكون مشتبهاً فيه ، بدليل الاختلاف فيه ، ولم يزعم أحد أنه حلال محض ، وفي ذلك قال ابن حجر : " والثالث - أي من الأحكام - مشتبه لخفائه ، فلا يدري هل هو حلال أو حرام ، وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه "<sup>(٤)</sup> .

وهذا على تقدير خفاء الأصل ، لما أوضحه بعد ذلك بقوله : " والثالث ما لا يتحقق أصله ويتردد بين الحظر والإباحة فالأولي تركه"<sup>(٥)</sup> . ولكن الأصل هنا معلوم ، وعند الشك يرجع إلى الأصل ، وهو الحرمة . وعلى كلا الاحتمالين لا يجوز ، ومن قال بالجواز فقد اجتراً على شرع الله وحماه ؛ لقوله عليه السلام " ومن اجتراً على ما يشك فيه

(١) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٢) فتح الباري ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٣) فتح الباري ، ج ١ ، ص ١٥٥ .

(٤) المصدر السابق ج ٤ ، ص ٢٤١ .

(٥) المصدر السابق ج ٤ ، ص ٢٤٣ .

من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان". وقد تقدم، ويخاف على فاعله العقاب والهلاك "كراع يرعى حول الحمي يوشك أن يواقع". حيث كان ملوك العرب يحمون لمراعي مواشيهم أماكن مختصة بهم يتوعدون من يرعى فيها بغير إذنه بالعقوبة الشديدة، فمثل لهم النبي صلي الله عليه وسلم بما هو مشهور عندهم ، فالخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمي خشية أن تقع مواشيه في شئ منه ، فبعده أسلم له ولو اشتد حذره . وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه، فلا يأمن أن تنفرد الفأزة فتقع فيه بغير اختياره ، أو يحل المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحمي فلا يملك نفسه أن يقع فيه. فانه سبحانه وتعالى هو الملك حقا ، وحماه محارمه.<sup>(١)</sup>

وتقدم الشبهات اجترأ ، وإذا كان ذلك في أمور الدنيا فهو في أمور الدين أدهى وأشد. وعلي ذلك فالقول بجواز القطع اجترأ وليس باجتهاد . والبعد عن الشبهات اسلم وأكرم ؛ لقوله عليه السلام: " فمن أتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه " ومن لم يفعل فلا لا حول ولا قوة إلا بالله .

وهذا على تقدير أن تلك المسألة من المشتبه في حكمه ، أما إذا كان هناك نص فيها فلا يصح اجتهاد ولا قياس؛ قال القرطبي: "على أن القياس إذا كان في مقابلة النص فهو فاسد الوضع لا التفات إليه".<sup>(٢)</sup> وكذا قال أن " القياس إذا ورد عليه النص بطل القول به".<sup>(٣)</sup> وذلك ليس خاصا بالقياس وحده وإنما يشمل كل اجتهاد في مقابلة النص، ولو بتعسف التأويل، "وكل تأويل من غير ترجيح في مقابلة النص فإنما هو دعوى لا يلتفت إليه ولا يعرج عليه"<sup>(٤)</sup>؛ ذكره القرطبي أيضاً، وذكر قول ابن عباس أن إبليس أول من قاس في مقابلة النص، وذلك عندما أمر بالسجود لآدم فأبى ؛ قال تعالى : " قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين " <sup>(٥)</sup> قال ابن عباس: "كانت الطاعة أولى بإبليس من القياس فعصى ربه ، وهو أول من قاس

(١) المصدر السابق ج ١ ، ص ١٥٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ، ص ٣٦٩٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٥٥٠ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ، ص ٣٦٩٣ .

(٥) الآية ١٢ من سورة الأعراف .

برأيه، والقياس في مخالفة النص مردود<sup>(١)</sup> وقال أيضاً : " أول من قاس إبليس فأخطأ القياس"<sup>(٢)</sup> فمن قاس الدين برأيه قرنه الله مع إبليس ؛ ذكره القرطبي<sup>(٣)</sup> وعليه فإباحة قطع وزرع الأعضاء ؛ بالقياس وغيره مردودة ؛ لمخالفة النصوص ، على ما سيأتي بيانه في الفصل التالي إن شاء الله تعالى .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ، ص ٢٦٠٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦٠٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٦٠٧ .